إدارة النزاع و حوكمة بناء السلام في مناطق ما بعد النزاع
في ليبيريا وسيراليون

د/إسماعيل كرازدي -نصيرة صالحي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة الحاج لخضر -باتنة

ملخص:

شهدت القارة الإفريقية بصفة عامة وغرب إفريقيا بصفة خاصة خلال العقد الأخير من القرن العشرين حالة من اللاستقرار نتيجة جملة من النزاعات التي تعددت أسبابها ودوافعها بين رؤى ومصالح الدول أو الجماعات المحلية ، وكانت النزاعات الداخلية هي الأكثر انتشارا وأكثر حدة ومن أبرزها النزاع في كل من ليبيريا وسيراليون والذي وصل إلى حدة الإبادة والاقتتال بين الفصائل المتعارضة.

أول هذا المقال تحليل النزاع في ليبيريا وسيراليون وذلك من خلال تشخيص النزاع بتحديد أطرافه وسماته ومحاولات إدارته من خلال تفعيل كل من جهود ومسارات الفواعل الدولية وغير الدولاتية ومحاولة إعادة وضع ترتيبات بناء السلام في فترات مابعد النزاع في كل دولة.

Résumé

Le continent africain a connu de façon globale, et en particulier l'Afrique de l'ouest, durant la dernière décade du vingtième siècle un état d'instabilité, à cause d'un ensemble de conflits pour diverses causes et raisons entre visions et intérêts des pays ou des communautés locales. Les conflits intérieurs ont été les plus répandus et accentués, notamment le conflit en Liberia et Sierra Leone qui a mené au génocide et aux affrontements entre les factions rivales.

Cet article tend à analyser le conflit en Liberia et Sierra Leone par le diagnostic du conflit en déterminant ses parties, ses caractéristiques, et les tentatives de sa gestion, à travers l'activation de tous les efforts et les orientations des agents internationaux et non étatique, en essayant de remettre les dispositions de construction de la paix en périodes post-conflit dans chaque pays.

مقدمة :

ما يميز معظم دول غرب إفريقيا هو انتشار الحروب الأهلية نتيجة عدة عوامل منها السياسية و الاقتصادية والاجتماعية تولدت عنها الفروق والتقسيمات ، كتعدد الإثنيات والجماعات المنفصلة التي تنادي بتقسيم الأقاليم وغيرها من المظاهر، في حين تتميز ليبيريا وسيراليون بنزاعات أهلية أساسها النزاع حول إقرار الانفصال وكذا على الموارد مما أفضى إلى عدة خسائر بعد النزاع مباشرة منها الفقر والمجاعة وانتشار مظاهر الإنقسام والتشرد ، وتدهور المستوى الاقتصادي وتحطم البنى وتهميش حقوق الإنسان وحقوق الطفل والمرأة .

وكان لزاما للتصدي لتلك الخسائر تفعيل جهود عمليات بناء السلام ما بعد النزاع بهدف إعادة إحلال السلام والقضاء على كل ما يؤدي إلى عودة النزاع من جديد ، من خلال بناء ترتيبات طويلة المدى تعمل على إدارة النزاع وإحلال السلام وبناء كل ما تم تخريبه أثناء النزاع من كل الجوانب.

في هذا السياق تأتي هذه الدراسة للبحث عن خلفيات النزاع في كل من ليبيريا وسيراليون من خلال محاولة تحديد العوامل المسببة للنزاع ، وإبراز الجهود الفاعلة لإدارة النزاع بتوظيف مختلف المسالك الدبلوماسية ، وفي نفس الوقت محاولة توضيح الترتيبات الجديد لإعادة عمليات بناء السلام في المرحلة التي تعقب النزاع ولهذا تجد الإشكالية التالية : ماهي التدابير التي تم اتخاذها في ليبيريا وسيراليون من أجل إيجاد إدارة فعالة متكاملة لحوكمة عمليات بناء السلام ؟

ويترتب عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية.

-ما هي أهم أسباب وخلفيات النزاع في كل من ليبيريا وسيراليون؟

-ماهي الأدوار التي قامت وتقوم بها الفواعل الدولية وغير الدولاتية لإدارة النزاع في ليبيريا وسيراليون؟

-ما هي أهم الترتيبات الجديدة لإرساء وبناء عمليات السلام في ليبيريا وسيراليون؟

I -إيتيولوجيا النزاع في ليبيريا وسيراليون.

إتسم النزاع في كل من ليبيريا وسيراليون بخصائص ومميزات انعكست بشكل مباشر على مساره وصيرورته سواءا من ناحية الأسباب أو الفواعل أو النتائج .

1 -سمات النزاع في ليبيريا.

بدأت الحرب الأهلية الليبيرية في 24 ديسمبر 1989 ، وهذا عندما تعرضت مقاطعة نيمبا الواقعة على الحدود الليبيرلية مع كوت ديفوار لهجوم من جانب المنشقين التابعين لما يعرف بـ "الجبهة الوطنية القومية لليبيريا National Patriotic Front of Liberia"[1] بحيث قام النزاع بين القوات الحكومية بزعامة الرئيس صمويل دو والقوات المعارضة التي تقودها الجبهة الوطنية بزعامة تشارلز تايلور ، وقد زحفت قوات الجبهة إلى العاصمة مونروفيا بهدف الإطاحة بالرئيس صمويل دو، وبالفعل تمكنت قوات البرنس يورمي جونسPrince johnson yorme التابعة لتايلور من اغتيال الرئيس صمويل دو ومن ذلك الوقت دخلت ليبيريا في حرب أهلية.[2]

سيطر تايلور على العاصمة وبعدها سيطر على أكثر من 90 % من البلاد وتحصل على الدعم من العديد من الدول المؤيدة وخاصة كوت ديفوار و بوركينا فاسو و ليبيا ، وارتكب العديد من أعمال العنف وخاصة ضد قبائل الكران التي ينتمي إليها صمويل دو.[3]

ساهمت عدة عوامل في اندلاع الحرب الأهلية في ليبريا ، ومنها على وجه الخصوص التعدد الإثني باعتبارها مجتمعا تعدديا توجد به أكثر من 16 جماعة إثنية تسعى للإطاحة بالنظام القائم ومحاولة الحصول على مكاسب سياسية أكبر ، كما لعبت طبيعة الحكم والحكام دورا بارزا في ذلك ، بحيث يتميز الحكم في ليبيريا بسيطرة الوافدين من الأصول الأمريكية التي تعود إلى حقبة ما بين سنة 1847 إلى سنة 1980 هذا من جهة ، ومن جهة أخرى طريقة الوصول إلى السلطة المعتمدة على شرعية الانقلابات ، فقد وصل الرئيس صمويل دو إلى الحكم بالانقلاب العسكري ، وكل ذلك إنعكس على استقرار ليبيريا وأفضى إلى تجزئتها إلى ثنائية المواطنة نتيجة صعوبة تكامل كل من الليبيريين الأصل وهم الأفارقة والنازحين المعروفين بالافروامريكين وأدى إلى إيجاد مجتمعين منفصلين داخل ليبيريا.[4]

بالإضافة إلى العوامل الداخلية التي أدت إلى تفاقم حدة النزاع في ليبيريا ، لعبت العوامل الخارجية دورها في زيادة الانفصال والتناحر بدلا من التعاون والاندماج ، وقد لعبت الفواعل الإقليمية والدولية دورا بارزا في النزاع ، فعلى المستوى الإقليمي لعبت دولة غينيا التي تحد ليبيريا شمالا دورا هاما في معارضة نظام تايلور مما أدى إلى توتر العلاقات بين الدولتين ووقوع صدمات عسكرية ، بالإضافة لدور مجموعة من الدول المجاورة الأخرى منها سيراليون وكوت ديفوار ، أما على المستوى الدولي فقد اعتمدت الأطراف الدولية على سياسة السكوت وعدم التدخل خاصة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وهذا نتيجة انشغالها بحرب الكويت و اعتبرت النزاع في ليبيريا شأن داخلي ، وتبعا لكل ما سلف يتضح بأن النزاع في ليبيريا جاء كمحصلة لمجموعة متشابكة من العوامل الداخلية والخارجية.[5]

2 -أسباب ودوافع النزاع في سيراليون.

بدأ النزاع في سيراليون سنة 1991 نتيجة تشابك عدة أسباب سياسية واقتصادية وثقافية ، إلا أن السبب الأبرز هو محاولة السيطرة على مناجم الماس وباقي مناطق حوض نهر مانو[6]، ونشأت تبعا لذلك منظمة لتهريب الماس للشركات الدولية بأسعار منخفضة ، وأصبح النزاع في سيراليون يعرف بالماس الدموي Diamond Blood .[7]

شهدت سيراليون حرب أهلية شرسة نتيجة تآكل السلطة المركزية وعجز الحزب الحاكم على وقف أعمال السرقة والنهب لموارد الدولة ، فنشأت حرب بين حركة التمرد الثورية والجبهة المتحدة برئاسة فوداي سنكوح ، بالإضافة إلى الدعم الخارجي من طرف كل من ليبيريا وبوركينافاسو وليبيا للجبهة الثورية بالأسلحة والمعدات وهذا من أجل السيطرة على الموارد الطبيعية و التنافس بهدف السيطرة على الأقاليم الغنية بالماس.[8]

II -الجهود الدولية وغير الدولاتية لإدارة النزاع في كل من ليبيريا وسيراليون.

تشابكت الجهود الدولية والغير دولاتية لإدارة النزاع في كل من ليبيريا وسيراليون وقدمت مبادرات وتسويات متباينة الآثار والنتائج .

1 -مجهودات الفواعل الدولية لإدارة النزاع في ليبيريا وسيراليون.

ساهمت المنظمات الدولية و الإقليمية في إدارة النزاع في ليبيريا بأشكال مختلفة ، فالأمم المتحدة ورغم أنها التزمت في البداية بالتحفظ وعدم التدخل واعتبارها للنزاع في ليبيريا شأن داخلي ، إلا أن ذلك لم يمنع من إرسالها بعثات حفظ السلام للمساعدة للوصول إلى تنفيذ اتفاق سلام شامل ، كما مهدت الطريق أمام المساعدات الإنسانية وتسريح المحاربين وكذا نزع السلاح وإعادة الإدماج بهدف إرساء أسس السلام وإعادة بناء الثقة وتعزيز سيادة القانون ، وقد تمسكت الأمم المتحدة بدورها في إدارة النزاع عبر عمليات حفظ السلام ، أو ما يطلق عليها الدبلوماسية الوقائية للتدخل المبكر ، وأرسلت من أجل ذلك بعثة إلى ليبيريا "UNOMIL" تتكون من الجيش والشرطة والمراقبين.[9]

أما على المستوى الإقليمي فيبرز الدور الفعال الذي قامت به منظمة إقليمية فرعية في إدارة النزاع في ليبيريا وهي منظمة الايكواسECOWAS* ، وقد سعت هذه المنظمة الإقليمية إلى تعزيز وبناء الأمن والسلم في ليبيريا من خلال العمل على تطوير كل الآليات الهادفة لإدارة النزاع ، سواءا التي تعتمد على القوة العسكرية وتعرف بقوات حفظ السلام ، أو السلمية التي تعتمد على الطرق الدبلوماسية وتعرف بمرحلة صنع السلام .

وقد كان لمنظمة الايكواس دور في تفعيل الأسلوب العسكري من خلال "فريق الرصد" و"مجموعة المراقبة الخاصة" التي فرضت إدارة النزاع في ليبيريا بالقوة ، وهذا نتيجة فشل جهود المصالحة الوطنية التي قام بها مجلس الكنائس الليبيري وأدى إلى انهيار النظام والأمن في الدولة وماله من انعكاسات كقتل آلاف الموطنين وهروب ثلث الشعب الليبيري إلى الدول المجاورة وخلق أزمة اللاجئين نحو غينيا وسيراليون وكوت ديفوار، كما فعلت الأمم المتحدة الحوار من خلال "لجنة الوساطة" ومهمتها التوسط كطرف ثالث لإدارة النزاع وإحلال السلم والأمن في ليبيريا.[10]

لكن اعتراض تايلور على عمل لجنة الوساطة جعل المنظمة تعتمد على الوسيلة العسكرية وذلك بإرسال قوات عسكرية عرفت باسم " الايكوموف" لحفظ السلام والتأكد من التزام وقف إطلاق النار، إلا أن جهود الايكوموف لم تفعل نتيجة رفض تايلور وقف إطلاق النار مما أدى إلى تحويل مهمة المنظمة من صنع وحفظ السلام إلى

مهمة فرض السلام وذلك من خلال الاستعداد لقتل المتمردين ضد الحكومة المؤقتة وغيرها من الإجراءات ، وهذا ما دفع بتايلور لتوقيع الاتفاق المعروف باتفاقية كوتونول سلام في 18 جويلية 1993، ويتضمن الاتفاق مجموعة من التوصيات منها وقف إطلاق النار ونزع السلاح بين الفصائل المتحاربة وتشكيل حكومة انتقالية وغيرها بهدف إحلال السلم والأمن في ليبيريا.[11]

أما على مستوى إدارة النزاع أو دور المسار الأول للدبلوماسية في سيراليون فيبرز دور الأمم المتحدة التي بدأت بتطبيق عمليات صنع السلام وهذا بإجراء مجموعة من المفاوضات للوصول إلى تسوية سلمية ، ولكن بعد عجزها في تفعيل السلام عبر الآليات السلمية تم التحول في إدارتها بالاعتماد على عمليات حفظ السلام وذلك بإرسال مجموعة من الجنود والجيش والشرطة بهدف الوقاية ونزع السلاح.[12]

كما تبرز أيضا جهود الشراكة بين الأمم المتحدة ومنظمة الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا الايكواس بهدف إحلال السلم وبناء العلاقات الودية بين الأطراف المتحاربة في سيراليون ، وذلك بإرسال مراقبين عسكريين لمراقبة نزع السلاح وتطبيق قواعد اتفاقية لومي عبر فريق الرصد لبعثات حفظ السلام لإحلال السلام وبناء الدولة في سيراليون.[13]

2 -دور الفواعل غير الدولاتية في إدارة النزاع في ليبيريا وسيراليون.

ويتعلق الأمر بدور وجهود المسلك الثاني من الدبلوماسية أو ما يسمى الدرب الثاني للدبلوماسية التي تتدخل لإدارة النزاع في القضايا غير القابلة للنقاش وتؤدي إلى جعل النزاع أمرا مستعصيا يقتضي القيام بعمل تمهيدي يسبق المفاوضات الرسمية ، وهذا الدور تقوم به كل من المراكز وورشات حل المشكل و المؤسسات غير الحكومية والفئات الوسطى والزعماء والقادة في كل من ليبيريا وسيراليون.

ومن المراكز التي لها دور في إدارة النزاع الليبيري مركز كارتر الذي تأسس عام 1983 من قبل الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر ويعتمد في تدخله على الطرق الدبلوماسية بحيث يطلق عليها دبلوماسية ونصف ، وقد عقد المركز عددا من ورش العمل مع الفصائل المتحاربة في ليبيريا بالتعاون مع معهد تحليل النزاعات وفضها

التابع لجامعة جورج ماسون ومعهد الدبلوماسية المتعددة المسارات بواشنطن (IMTD)[14].

ويبرز دور مركز كارتر من خلال ما وضحه جون ماكدونالد رئيس معهد الدبلوماسية متعددة الدروب وذلك من خلال تجربته الشخصية في ليبيريا، حيث عمل ضمن فريق المهدين Facilitators عندما وصلت الحرب الأهلية في ليبيريا إلى درجة عالية من الوحشية والعنف ، ولهذا عمل المركز على مناقشة القضايا الحيوية وخيارات السلام في ليبيريا بهدف القضاء على كل مسببات عودة النزاع.[15]

III -الترتيبات الجديدة لإرساء عمليات بناء السلام المتساند في ليبيريا و سيراليون.

قبل التطرق للترتيبات المعتمدة لإرساء عمليات بناء السلام في ليبيريا وسيراليون يتعين الالتفات إلى تحديد مفهوم بناء السلام و أهم الجهود التي تتضمنها عمليات بناء السلام .

1 -تحديد مفهوم بناء السلام وأهم الجهود التي تتضمنها عمليات بناء السلام.

إن مفهوم بناء السلام من المفاهيم التي عرفت جدلا حول تعريفه وكذا تحديد المرحلة التي تأتي فيه هذه العملية، حيث يشير مفهوم بناء السلام إلى تحويل النزاع وإصلاح العلاقة بين الأفراد وتشييد البنية الأساسية والهياكل التي تساعد أطراف النزاع على العبور من مرحلة النزاع إلى مرحلة السلام الإيجابي ، والغرض هنا هو إزالة كل أسباب النزاع سواء كانت مادية أو معنوية واستبدالها بآليات وهياكل تمكن الأطراف من التعامل مع بعضهم بشكل سلمي.[16]

وعليه يمكن التطرق لعدة تعاريف لمفهوم بناء السلام من طرف مجموعة من الباحثين :

فقد عرفه الدكتور عمر سعد الله بأنه" العمل على تحديد ودعم الهياكل التي من شأنها تعزيز وتدعيم السلم لتجنب العودة إلى حالة النزاع ، وبالتالي فإن بناء السلام يتم بعد انتهاء النزاع ومنع تكراره " ،[17] ويشير هذا التعريف إلى المرحلة التي تأتي فيها عملية بناء السلام وهي تعقب انتهاء النزاع مباشرة.

كما يرى الدكتور بهجت قرني بأن " بناء السلام قائم على مقولة أن معظم هذه الدول انهارت فيها السلطة وأصبحت سلطة شكلية وأنها في حالة حرب دائمة " ، 18 فيقصد ببناء السلام العمل على تحديد ودعم الهياكل التي من شأنها تعزيز وترسيخ السلام لتجنب العودة إلى حالة النزاع ، وما تتضمنه من مجموعة من الإجراءات والترتيبات التي تنفذ في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع بهدف ضمان عدم العودة إلى النزاع مجددا وذلك بإحداث مجموعة من التغيرات في بعض العناصر في المناطق التي شهدت النزاع ، وهذا لخلق بيئية جديدة من شأنها تقليل التناقضات وتعزيز عوامل الثقة بين الأطراف المتنازعة لتحقيق أسس السلام المستدام.

وعليه تتضمن عملية بناء السلام الاهتمام بكل البلدان في كل مراحل النمو وخاصة البلدان التي تخرج من حالة النزاع، لأنها تمنح فرصة إنشاء مؤسسات اجتماعية وسياسية، وقضائية، كما تعمل على تقديم المساعدات الغذائية، وإزالة الألغام ودعم الأنظمة في مجال الصحة.

ويمكن استخلاص الاستراتيجيات أو الجهود التي تتضمنها عمليات بناء السلام في فترة ما بعد النزاع في مجموعة من العناصر:

-إعادة إطلاق الاقتصاد الوطني.

-نزع الألغام و تسريح المقاتلين وإعادة تأهليهم.

-إدماج السكان المهاجرين.

-تمكين المجتمع المدني وبناء القدرات.

-تمكين المرأة وحماية جميع حقوق الإنسان.

-إصلاح شبكة الاتصالات والموصلات.[19]

2 -ترتيبات حوكمة عمليات بناء السلام في كل من ليبيريا وسيراليون.

يمكن توضيح الجهود الفاعلة لحوكمة بناء السلام في ليبيريا وسيراليون وذلك بالاعتماد على تفعيل بنى الدرب أو المسار الثالث للدبلوماسية من خلال مجموعة من الترتيبات الجديدة لإرساء وبناء عمليات السلام .

و من أهم ترتيبات عمليات السلام المتساند في ليبيريا :

-دور الأمم المتحدة في تكريس عمليات دعم السلام:

من أهم ترتيبات الأمم المتحدة لتكريس عمليات السلام في ليبيريا قيامها بتعيين الشرطة التابعة لها civpoc في عمليات دعم السلام Unmil، كضابطة لمكافحة الإتجار غير المشروع بالبشر، وهذا بهدف حماية حقوق الأطفال والمرأة.

كما يبرز أيضا دور الأمم المتحدة في نزع السلاح وتسريح الآلاف من المقاتلين وهذا من خلال مهمة قام بها مجلس الأمن " إونميل Unmil" بنشر قواته لتوفير الأمن، وإجراء حملات إعلامية جماهيرية ممثلة من اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتأهيل DDRR وهذا بهدف إعادة هيكلة الشرطة وتسهيل عودة اللاجئين والمتشردين وفتح مجال الانتخابات في ليبيريا خلال سنة 2005 .[20]

-دور التمويلات الدولية في إعادة الأعمار.

وقد تجلت في شراكة وتعاون الأمم المتحدة مع المركز الدولي للعدالة الانتقالية في مساعدة ليبيريا ومحاولة إعادة البناء بعد الحرب الأهلية ، وذلك بحماية حقوق الإنسان وتدعيم المجتمع المحلي والارتقاء بالحوار وإصلاح قطاع الأمن والشرطة.

-إشراك المجتمع المدني.

إن بناء العلاقات وإرساء ثقافات السلام والتغلب على ثقافات العنف من الوظائف الهامة التي لا يمكن للحكومة أن تنفذها إلا باشتراك مع المجتمع المدني ، وهذا ما تم من خلال إنشاء الدول الإفريقية شبكة عمل لبناء السلام WANEP تقوم بالإعداد لمبادرات المجتمع المدني وتحمل إسم شبكة عمل الإنذار والاستجابة WARN وتعمل بتعاون مع منظمة الايكواس ECOWAS.[21]

-تمكين المرأة في الحياة السياسية.

ساهمت المنظمات غير الحكومية في تفعيل وبناء قدرات المرأة في ليبيريا ، بحيث قامت منظمة المساواة في نيروبي بالمشاركة في مشروع فليكن الذي يهدف إلى إقامة صوت مسموع للمرأة في ليبيريا والتحالف والتضامن من أجل حقوقها ، كما لعب فريق الاستكشاف Wongosoe دورا في الدفاع عن هذه الحقوق .[22]

-الإشراف على الانتخابات ومراقبتها.

لعبت بعثة الأمم المتحدة دورا في مراقبة الانتخابات في ليبيريا UNIMIL، و عملت قوات حفظ السلام التابعة لها على توفير الأمن في العمليات الانتخابية ، كما أنشأت

مكاتب انتخابية بالإضافة إلى تدريب الآلاف من عمال الانتخابات الليبيريين ، وذلك كله بهدف الوصول إلى ديمقراطية المشاركة عبر الانتخابات الحرة والنزيهة لبناء الاستقرار في ليبيريا بعد النزاع.[23]

-احترام حقوق الإنسان.

على المستوى الداخلي بذلت الدولة جهودا وأدوارا مميزة بهدف بناء وتعزيز الأمن وحقوق مواطنيها في ظل نهاية النزاع ، فقد قامت ليبيريا بتنفيذ تعديلات على بعض القوانين بالإضافة إلى إنشاء القوانين لتأسيس بعض اللجان الرامية لحماية حقوق الإنسان ، كتعديل أحكام قانون القضاء وقانون حضر الاتجار بالأشخاص، كما تم إنشاء لجنة وطنية معنية بالإعاقة واللجنة الليبيرية لمكافحة الفساد.

أما على المستوي الخارجي فنجد توقيع اتفاقية مع الأمم المتحدة بهدف منح الحقوق للأشخاص ذوي الإعاقة، كما تم الاهتمام بحقوق الإنسان في ليبيريا من طرف المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان.[24]

كل هذه الجهود تهدف إلى إعادة تفعيل القوانين والعمليات التي تساهم في حماية وتعزيز حرية وحقوق الإنسان في ليبيريا بعد النزاع.

و من أهم ترتيبات عمليات السلام المتساند في سيراليون :

-دور الأمم المتحدة في تكريس عملية دعم السلام :

عملت الأمم المتحدة عبر آلياتها التفاوضية -صنع السلام -وكذا عبر آلياتها العسكرية -قوات حفظ السلام -بإرسال بعثتها المعروفة باسم الاونامسيل سنة 2005 في تنفيذ ولايتها ، وقد نجحت إلى حد كبير في الإشراف على عمليات السلام ووقف إطلاق النار والإشراف على الانتخابات الوطنية ونزع السلاح وتدريب الشرطة ومراقبي حقوق الإنسان وتسهيل العودة الطوعية ، وإعادة توطين الآلاف من اللاجئين والمتشردين.

هذا إلى جانب العديد من الاتفاقيات كاتفاقية لومي لنشر قوات حفظ السلام ما بين سنة 1999 وسنة 2000 ، فقد قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون الإنسان بنشر تدابير العفو بهدف حماية حقوق الإنسان والإبادة الجماعية، مما أفضى إلى توقيع اتفاق سلام لومي بين الحكومة والجبهة المتحدة الثورية لوقف التمرد.[25]

-دور صندوق النقد والبنك الدوليين في إعادة الهيكلة والتحسين الاقتصادي:

جاءت قرارات الصندوق والبنك الدوليين في إطار الحد من الفقر والعمل على النمو واستمرارية الاقتصاد الكلي وذلك بتقديم قروض لسيراليون حتى في أوقات النزاع، وهذا بهدف استمرارية مشروع التنمية والحيلولة دون انهيارها وإعادة تجديد النمو الاقتصادي ما بعد النزاع.[26]

-إرساء التدابير الأمنية والإشراف على الانتخابات.

تم تفعيل كل المبادرات الفاعلة في إطار إعادة البناء لعمليات السلام في الجوانب الأمنية ، فقد عقد اتفاق بين حكومة جمهورية سيراليون والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتطبيق معاهدة ترمي إلى منع انتشار الأسلحة النووية وتسمى معاهدة عدم الانتشار، كما شكلت اتفاقية السلام مدخلا مهما لإصلاح القطاع الأمني ، و عملت سيراليون على سنوات 1997 و 2007 على انتهاج سياسة إصلاح قطاعات الأمن المستقبلية وتنفيذها .

ومنذ توقيع اتفاقية لومي سلام أحرزت حكومة سيراليون وشعبها بدعم من المجتمع الدولي تقدما هائلا في إعادة بناء البلاد وتأمين السلام ، وذلك من خلال إنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة وإعادة التنظيم وتأمين المؤسسات الأمنية الوطنية مثل الشرطة السيراليونية والقوات المسلحة ، ومكتب الأمن الوطني وإنشاء عدد من المؤسسات الديمقراطية مثل لجنة الانتخابات الوطنية ولجنة تسجيل الأحزاب السياسية ولجنة حقوق الإنسان ، وعملت اللجنة بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والمركز الانتقالي على تحقيق الأمن والاستجرار في المنطقة وإتباع نهج الصفح والنسيان في سيراليون. [27] كما تم من خلال التعاون بين الأمين العام للأمم المتحدة وحكومة سيراليون على إنشاء محكمة خاصة لإعادة البناء في سيراليون سميت محكمة سيراليون SCS .

-احترام حقوق الإنسان وحقوق المرأة و الطفل .

حققت سيراليون تقدما في بناء قدراتها في ميدان تعزيز حقوق الإنسان مما أدى للتصديق والتوقيع على اتفاقية حقوق الإنسان وذوي الإعاقة ، وإدراج بعض القوانين الخاصة بحقوق الطفل والمرأة، وقد ساهمت في ذلك الشراكة الثنائية مع الدول

والجماعات الفاعلة بما في ذلك أمانة حقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة و اليونسيف وغيرها ، كما عززت مفوضية حقوق الإنسان من طرف بعثة الأمم المتحدة في سيراليون 1998 من خلال مكتب الأمم المتحدة لبناء السلام ، وذلك بهدف سن التشريعات لحماية حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون ورصد حالات انتهاكات حقوق الإنسان ، فضلا عن تفتيش السجون وتشكيل الاجتماعات الأمنية الدورية لبناء القدرات الوطنية في مجال حقوق الإنسان.[28]

كما قطعت سيراليون أشواطا كبيرة في القضاء على التمييز ضد المرأة بالاعتماد على الآليات الوطنية والدولية بهدف بناء القدرات وتمكين المرأة بعد النزاع ، فتمثلت الآليات الوطنية في قيام الدولة بإعادة تنشيط لجنة إصلاح القانون بهدف مراجعة قوانين سيراليون ،ثم إنشاء لجنة مراجعة الدستور السيراليوني في سنة 1991 وذلك بإدخال تعديلات خاصة في قوانين التمييز الموجهة ضد المرأة.[29]

بينما تمثلت الآليات الدولية في الدور الذي لعبته اتفاقية جنيف الرابعة 1989 لحماية المرأة في سيراليون وذلك بإنشاء محكمة خاصة لتفعيل سبل حماية وإعادة بناء قدرة المرأة بعد النزاع، وكذا حمايتها من أي عنف أو تمييز.[30]

كما تم الاهتمام بحماية الأطفال والتحسن في بناء وتعزيز مكانتهم في سيراليون بعد نهاية النزاع من خلال الجهود الفعالة التي بذلتها العديد من الفواعل ، فوقعت سيراليون اتفاقية حقوق الطفل سنة 1990 بهدف التحصين ضد الأمراض وانتشار الاستقرار بوجود بيئة داعمة لحقوق النساء والأطفال، و أثنت العديد من الأطراف الخارجية كاليابان وفرنسا وبريطانيا والمغرب على جهود سيراليون من أجل إعادة وإدماج الأطفال المجندين ورحبت بإصلاح التعليم وإنشاء برامج لرعاية الصحة المجانية ، كما عبرت الولايات المتحدة عن مدى التزام حكومة سيراليون بإجراءات تقليص معدل وفيات الأطفال والقيام بتعويض الأطفال ضحايا الحرب الأهلية.[31]

خاتمة

تعد تجربة سيراليون وليبيريا في إدارة النزاع وحوكمة بناء السلام من المؤشرات الإيجابية المساعدة على تكريس إدارة فعالة ومتكاملة لإرساء وبناء عمليات السلام في

كل مناطق ما بعد النزاع ، وذلك على الرغم من اختلاف طبيعة النزاع وتمايز أدوار الفواعل في كلتا الدولتين.

فطبيعة النزاع تختلف في كل دولة باختلاف الأسباب ، ففي ليبيريا عرفت نزاع أهلي نتيجة الانفصال المعروف بين القوات الحكومية بزعامة الرئيس صمويل دو والقوات المعارضة التي تقودها الجبهة الوطنية بزعامة تشارلز تايلور، في حين عرف سيراليون نزاع بهدف السيطرة على الموارد الطبيعية ومحاولة السيطرة على مناجم الماس وباقي مناطق حوض نهر مانو وقد عرفت بحرب الماس الدموية ، كل ذلك دفع لمحاولة إيجاد إدارة متكاملة وفعالة في إطار شبكية العلاقات بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية لإدارة النزاع في كل دولة وإقامة ما يسمي حوكمة عمليات بناء السلام ما بعد النزاع.

وقد ساهمت المنظمات الدولية وبالخصوص منظمة الأمم المتحدة في إدارة النزاع في كل من ليبيريا وسيراليون من خلال جهودها في إرسال بعثات حفظ السلام ، إلى جانب الجهود الكبيرة المبذولة من طرف مجموعة من المنظمات الإقليمية والمراكز في محاولة لإدارة النزاع في كل دولة من خلال عملية صنع السلام .

ويتجلى دور الترتيبات الجديدة المتكاملة في إعادة بناء وحوكمة عمليات السلام في ليبيريا وسيراليون من خلال تكريس عمليات السلام وإعادة إعمار المنطقة والاهتمام بالدور الاجتماعي من حماية حقوق الإنسان وحقوق المرأة و الطفل، وكذا إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية الدولية والإشراف على الانتخابات وتوظيف مؤسسات المجتمع المدني .

وقد تبين من خلال ما تم التطرق إليه إلى أنه في ظل غياب مشروع متكامل لعمليات حفظ وصنع وبناء السلام لا يمكن الوصول إلى حوكمة وبناء عمليات السلام في كل منطقة من مناطق ما بعد النزاع .

الهوامش:

[1] - سامي بخوش، " دور المنظمات الإقليمية في إدارة النزاعات في غرب إفريقيا أنموذج منظمة الإيكواس في ليبيريا وكوت ديفوار"، (مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية، 2012)، ص91.

[2] - بدر حسن شافعي ، " الصراعات المسلحة في غرب إفريقيا...إلى أين ؟ "، مجلة السياسة الدولية، العدد 143، 2001، ص12.

[3]- Maj E.V. Onumajuru" United Nations Peacekeeping Operation and Conflict Resolution in Africa " A Research Project Submitted to The United Nations Department of Peacekeeping Operations and The United Nations Institute for Training and Research Programme of Correspondence Instruction for the award of The Certificate-of-Training in United Nations Peace Support Operations ،Unitar-Poci, N Y, April 2005 ، p42.

[4]- Habu Shuaibu Galadima،"Sub-regional security co-operation and conflict management in west Africa: the ECOMOG experience"، A thesis in partial fulfillment of the requirements for the award of the degree of Doctor Of Philosophy in political sciences، University Of Jos: Faculty Of Social Sciences، Department of Political Science، August 2006،p156.

[5] - عبير الفقهي،" دور الأمم المتحدة والمؤسسات الإفريقية في تحقيق السلم والأمن الإفريقية، تم تصفح الموقع يوم: 2014/03/20 .http//www.Elsyasi.com/article

[6] - الصندوق الدولي لتنمية الزراعية وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية " جمهورية سيراليون، المجلس التنفيذي، الدورة الثمانون، 2003، ص 8 .

[7]-Abiodun Alao ،Natural Resources and conflict In Africa The Tragedy Of Endowment، (New York : University Of Rochester Press ,2007) , p23 .

[8] - شريف محمد على البربري ، القمع والإكراه المادي ضد السيراليوني وعدم قدرة الحكومة على محاسبة ، (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، 2012) ، ص 34.

[9]- يسين طرشي،" إدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام في فترة ما بعد الحرب الباردة دراسة حالتي كوسوفو والسودان، " (مذكرة ماجستير ، جامعة باتنة ، قسم العلوم السياسية ،2010) ، ص123.

[10]- Faying Officer Hakeen Of Ayiwola Sarki"،The Economic Community Of West African States (Ecowas): Challenge Of Sustainable Peace In The Sub Region"، A Thesis Submitted To The United Nations Peace Operations Training Institute، p45.

[11] - الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا: تم تصفح الموقع يوم:05 /2015/04 http//sajassa.aoloum .org/topi .

[12]- منظومة الأمم المتحدة " القضايا العالمية " ، تم تصفح الموقع يوم : 2015/02/12 http//org/glabalissieswww.un

[13]- Mattbias Galdmann، Sierr Leone :African salutionto African problems ,2005 .

[14] - محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية دراسة نقدية تحليلية، (الجزائر: دار هومة ، 2004) ، ص337.

[15] - محمد أحمد عبد الغفار، المرجع السابق، ص337.

16 - زياد الصمادي، حل النزاعات ، برنامج دراسات السلام الدولي : جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة ، 2010 ، ص52.

17 - عمر إسماعيل سعدالله ، القانون الدولي لحل النزاعات ، (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع) ، 2008، ص 62.

18 - بطرس بطرس غالي،" مستقبل قوات حفظ السلام الدولية " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 152، 2003 ، ص 285.

19 - مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية ، (الأردن : مركز الخليج للأبحاث ، 2002) ص 107.

20 - "عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام "، موجز 2004 زيادة هائلة في عمليات حفظ السلام التابعة الأمم المتحدة، ص34.

21 - مارتينا فيشر، ترجمة : يوسف حجازي، المجتمع المدني ومعالجة النزاعات التجاذبات والإمكانيات والتحديات، مركز بحوث بوغهون الإدارة البناءة للنزاعات ،2006 ، ص25.

22 - تقرير تضامن من أجل حقوق المرأة الإفريقية FEMNEI"، قوة من أجل الحرية، 2010، ص8.

23 - تقرير لعمليات السلام في الأمم المتحدة"، 2005، ص13.

24 - تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة "، مجلس حقوق الإنسان في ليبيريا، الدورة التاسعة، 2010، ص7.

25 - مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان"، أدوات سيادة القانون لدول ما بعد الصراع تدابير العفو ، جينيف، 2009، ص8.

26 - المؤسسة الدولية للتنمية على أرض الواقع"، سيراليون :الانتعاش بعد سنوات من الصراع ، تم تصفح الموقع يوم : 2014/03/16 http//www.worldbank.arg/ida

27 - لجنة بناء السلام ، التشكيلة الخاصة بسيراليون في ديسمبر 2008 ، الدورة الثانية، ص4 .

28 - "التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان"، المساعدة المقدمة إلى سيراليون في مجال حقوق الإنسان ، الدورة السادسة عشرة ،2011 ، ص19.

29 - "تقرير اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "، اللجنة المعنية بالقضاء علي التميز ضد المرأة، الدورة الثامنة والثلاثون،2007، ص4.

30 - هشام فخار،" الحماية الخاصة في ظل قواعد القانون الدولي الإنساني"، مجلة البحوث والدراسات العلمية ، العدد السادس،2012 ، ص87.

31- Ali Jarbawi and Asam Khalil ، Armed Conflits And The Security Of Women ،(Palestine :Birzeit university ,2003) ،p28.